نص ردن

▪ علاء حسن

كاتم "صراخ سعودة"

الساحة العراقية انشغلت خلال الأيام القليلة الماضية ، ربما لأخرى مقبلة بحوادث الاغتيال بالأسلحة المزودة بأجهزة كاتم الصوت ، والمفارقة الغريبة في الأمر أن السلاح الأخرس صاحب صراخ صاخب، سمع خارج محيط العاصمة بغداد ، وجعل الأجهزة الامنية تسفر طاقاتها ، ونشرت السيطرات للبحث عن منفذي الحوادث ، ولكن بلا جدوى ، فحتى الان لم يعلن اعتقال متورط بتنفيذ عملية اغتيال واحدة طالت مسؤولا او موظفا كبيرا في الحكومة .

في فصل سابق من مسلسل "كاتم الصوت" أعلن رئيس اللجنة الامنية في محافظة بغداد منح رئيس الحكومة منتسبي رجال الجيش والشرطة مبالغ مالية "تكريما" لجهودهم في العثور على "الكاتم" وهذا النوع من التكريم لم يمنع من استمرار احداث المسلسل، فتجددت المخاوف من الشبح المرعب لان ظهوره غير محدد بزمان ومكان ، على الرغم من خضوع المدن وأحياء العاصمة لسيطرة العسكر.

اللجنة الامنية في مجلس النواب أعلنت ان اجهزة الكاتم مصنعة محليا في ورش في أحياء صناعية تقع خارج العاصمة ، في حين قيل ان تلك الاجهزة تصل الى العراق من إحدى دول الجوار الداعمة للعملية السياسية ، وترتبط مع بغداد بعلاقات متينة ، وهذه الإشارة تشبه الحزورة التي تقول ما هو الشيء لونه اخضر وبطنه احمر وفيه حب ركي.

سواء كان الكاتم مستوردا من دول الجوار او من بلدان خلف المحيطات اصبح حاجة مطلوبة في العراق فهناك من يحرص على اقتنائه ليصفي حساباته مع خصومه ، اما الإرهابيون فهم ليسوا بحاجة إلى كتم أصوات انفجار المفخخات والعبوات الناسفة، فشدة الصوت والعصف مطلوبة لديهم، نظرا لما تخلفه من أضرار مادية وبشرية تضاف الى سفك الدماء البريئة .

في زقاق ضيق بحي قديم في بغداد اعتاد سكانه سماع صراخ امرأة في الاسبوع الواحد مرتين او أكثر، من دون ان تبدر من الاهالي اية ردود فعل ، لأنهم يعرفون مصدره ، تطلقه "سعودة الخرسة " للتعبير عن احتجاجها من سخرية الصغار فتطاردهم بصراخ يصل الى "ذاك الصوب" وترشقهم بالحجارة ، افتقد اهالي الحي سعودة الخرسة بعد موتها بصعقة كهربائية ، وعلى الرغم من رحيلها منذ اكثر من اربعين عاما أصبح صراخها مثلا متداولا في ذلك الحي .

في زمن المرحومة "سعودة الخرسة" التي لم تذق طعم السعادة في حياتها ،كان السلاح بيد الدولة ، والخارجون على القانون وقتذاك يستخدمون الخناجر، وليس بينهم من يحمل المسدس إلا باستثناءات نادرة فحيازة حمله واستخدامه، تتطلب تراخيص رسمية صادرة عن جهات امنية وبشروط تعجيزية ومنها تقديم التعهد وإحضار اكثر من كفيل، وفي القرى والأرياف تخفف الإجراءات ويسمح بحمل البنادق، ويمنع أصحابها من حملها في مراكز الاقضية ، ويلزمون بإيداعها في مراكز الشرطة ، ويتسلمونها بعد مغادرتهم المدينة، وهذه التعليمات غير خاضعة للتسويف او المحاباة، وتشمل الجميع ، ولا فرق بين فلاح ، ومالك الأرض في تطبيق القانون.

مجلس النواب لم يتوصل بعد الى تشريع مشروع قانون حصر الاسلحة لان التوافق بين رؤساء الكتل النيابية لم يتحقق بعد ، ولعل بتعرفهم على قصة "سعودة الخرسة " يدركون كيف كان حال العراق في زمن المرحومة .

متنفذون يحولون نحو ١١٧٠ دونماً زراعياً في كربلاء إلى أراضٍ سكنية

□ كربلاء / أمجد علي

فوجئ أهالي منطقة الحافظ التابعة لمنطقة الإبراهيمية شمال شرقي كربلاء، بتجريف وتسييج مقاطعتين زراعيتين وإزالة أي من مظاهر الحياة فيهما، وبعد تسويتهما نصبت كرفانات كتلك التي تستخدم في مواقع تنفيذ المشاريع، لكن رفع يافطات كتب عليها عليها (مكاتب دلالية) أوضح للأهالي حقيقة الأمر.

الاليات ترفع التجاوزات من المنطقة

وفي حديثه لـ"المدى"، يقول المواطن محمد، من أهالي منطقة خير الدين وهي إحدى المقاطعتين اللتين تم تجريفهما، "على حين غفلة وجدنا شفلات تقوم بتسوية الأرض وتجريف ما نبت فيها زرع".

ويضيف "كنا نظن أنه مشروع زراعي بكل تأكيد ستنفذه الحكومة المحلية، خاصة بعد أن باشر العمال نصب الأعمدة الإسمنتية استعدادا لتسييج الأرض، ومن ثم تم نصب كرفانات في أماكن متفرقة وقريبة من البيوت الموجودة داخل هذه المقاطعة، لكنها لم تكن مخصصة للمهندس المقيم أو العاملين في المشروع بل كتب عليها مكاتب دلالية".

ويلفت محمد إلى أن "تلال التراب التي جرفتها الشفلات تسببت بمشاكل صحية للأهالي وخاصة الأطفال ومن يعانون من أمراض في الجهاز التنفسي".

ويشير محمد الى انه "بعد الاستفسار عرفنا أن المقاطعة تحولت إلى أرض سكنية وبإمكان أي مواطن أن يشتري قطعة أرض فيها".

ولم يختلف حديث المواطن حسين الحسناوي، الذي يسكن منطقة اللايح وهي المقاطعة الثانية، عما قاله محمد، إلا أنه أضاف "عرفنا إن متنفذين هم المسؤولون عن ذلك".

وتابع الحسناوي "لا يمكن لأي مواطن مهما كنت قدرته المالية أن يقوم بتجريف أراض شاسعة وتسييجها ومن ثم عرضها لبيع ما لم يكن متنفذا أو يقف خلفه متنفذ".

ويتساءل المواطن حسين الإبراهيمي عن موقف الوزارات التابعة لها هذه الأراضي ويقول: "نحن نعلم أن هذه الأراضي تابعة للدولة وتحديدا لوزارتي الزراعة والمالية، متسائلا "أين المسؤولين في هاتين الوزارتين أو في الناحية وأين الرقابة، ألا يعلمون إن هذه الشفلات تعمل منذ أكثر من شهر ونصف الشهر".

ناحية الحسينية التي تعود منطقة الإبراهيمية إليها إداريا، يقول مديرها فضل الشريفي: إن "المنطقة تقع بين مناطق زراعية وهي مقاطعات شاسعة وكبيرة، وكنا نبحث عن أرض واسعة لكي ننفذ عليها مشروعا استثماريا وتم اختيار هذه الأرض لتنفيذ المشروع".

وأوضح الشريفي "ارتأينا أن نتحرك على الأرض أولا ومن ثم نتوجه إلى الوزارات المعنية للحصول على الموافقات الرسمية لتحويل ملكية الأرض، ولدينا في المخطط أن مقاطعة ٢/٣٤٠ تقدر مساحتها بنحو ١٢٠ دونما ومقاطعة ٢/١٢٢ تقدر مساحتها بنحو ١٠٤٧ دونما وهي مساحات جيدة ومهمة لكي نعمل على استثمارها".

وأشار إلى أنهم عندما توجهوا إلى تلك المقاطعتين "وجدنا أن الأرض تم تسييجها، وبعد السؤال أخبرنا إن هناك جهات طلبت من أصحاب مكاتب الدلالية العمل على بيعها كقطع أراض سكنية مما جعلنا في حيرة من أمرنا فسارعنا إلى المحافظ لعرض الأمر عليه".

من جهته، يرى محافظ كربلاء المهندس آمال الدين الهر أنها "مسألة في غاية الخطورة أن يتم التجاوز على أراض تعود للدولة من قبل جهات متنفذة لا نعرف إن كانت كربلائية أو من خارج المحافظة"، مؤكدا "أنهم متنفذون بكل تأكيد ولهم القدرة على العمل تحت أغطية كثيرة". وبيّن الهر "حين جاءنا الخبر ذهبنا إلى المنطقة فوجدنا أن المساحة التي تم تسييجها تصل إلى ١١٦٩ دونما وتحويلها إلى منطقة سكنية في حين أنها تصلح لمشاريع استثمارية وزراعية"، مشيرا إلى تشكيل لجنة مشتركة تضمن جميع الدوائر المعنية وإصدار إزالة كل مظاهر التجاوز فورا.

وأفاد بأن "آليات الدوائر المعنية سواء البلدية والزراعة والكهرباء والبيئة والمحافظة قامت بإزالة التجاوزات، وتم فتح تحقيق مع من كانوا في المنطقة وأصحاب مكاتب الدلالية لمعرفة من أعطاهم رخصة فتح المكاتب والجهات التي تقف وراءهم".

وحذر الهر "كل الجهات مهما كان موقعها أو انتماؤها من مخالفة القوانين والاستيلاء على أراضي الدولة لاستخدامها للأغراض الخاصة أو العامة من دون استحصال الموافقات الرسمية، مضيفا "ونهيب بوزارتي المالية والزراعة أن تعملان على مساعدة المحافظة في منح هذه الأراضي لتنفيذ مشاريع استثمارية تعود بالنفع على المواطنين".

البطاقة التموينية تتحول إلى مجرد وثيقة رسمية لترويج المعاملات

□ الحلة / إقبال محمد

ما زال موضوع البطاقة التموينية يشغل بال المواطنين ويأخذ حيزا من أحاديثهم، التي يبدو أنها تدور في حلقة مفرغة بسبب ما يشعرون به من عدم جدية الحكومة في تحسين واقع مفردات هذه البطاقة.

ويقول المواطن علي عبد القادر، في حديثه لـ"المدى": إن "المفارقة المضحكة المبكية أن تكون مفردات البطاقة التموينية متوفرة في زمن الدكتاتور السابق على الرغم من الحصار الذي استمر لنحو ١٢ سنة، لكننا اليوم لم نعد نرى مفرداتها".

ويضيف "الكثير من المواد لم تتسلمها العائلة العراقية على الرغم من التخصيصات المالية الكبيرة للتموينية"، مشيرا إلى أن "العراقيين كانوا يحلمون بسقوط النظام ليهنئوا بالعيش الرغيد لكن ما حصل هو العكس فالمفردات غابت والفساد أكل وزارة التجارة وأصبحت البطاقة التموينية مجرد وثيقة رسمية تطلبها الدوائر أثناء ترويج المعاملات".

المواطنة أم رامي، ترى أن "وجود الحصة التموينية من عدمه لم يعد يعني المواطن لأن الكثير من مفرداتها غير موجودة"، متسائلة "أين مليارات الدولارات التي تصرف على وزارة التجارة، وما هو عمل وزير التجارة".

وتؤكد "على الدولة زيادة مفردات الحصة التموينية عبر بدعمها بالحليب والبقوليات لأن الكثير من العوائل لاسيما الفقيرة منها تعتمد عليها اعتمادا رئيسيا".

فيما قالت أم سلوان: "على الرغم من تسلمنا للحصة التموينية ناقصة إلا أن وكيل الغذائية يتسلم النقود كاملة وأصبح الأمر عاديا لا نعير له أهمية حيث أصبحت الفائدة الوحيدة للبطاقة التموينية هي استخدامها كوثيقة في المعاملات الرسمية".

المواطن أبو سعيد، حمل الفساد مسؤولية تردي واقع البطاقة التموينية، واصفا المفسدين بأنهم "يسرقون قوت الفقراء والمعوزين الذين لا يملكون أي راتب من الدولة"، لافتا إلى أنه "في العهد المباد تخصيصات البطاقة التموينية كانت مليارات دولار وكان المواطن يتسلم جميع المواد الغذائية، والآن أصبحت التخصيصات خمسة مليارات دولار ولا يحصل المواطن إلا على مادة أو اثنتين".

مصدر في شركة تجارة المواد الغذائية، فضل عدم ذكر اسمه، أوضح إن "مواد البطاقة التموينية يتم تفريغها في المخازن وعند إكمال الإجراءات ترسل نماذج منها إلى مختبر السيطرة النوعية في بغداد، وبعدها يتم تشكيل لجنة مشتركة من السيطرة النوعية، وممثل التفتيش العام، وممثل الرقابة التجارية، وفي أكثر الأحيان تتأخر نتائج الفحص ولا تستطيع الدائرة تجهيز المواد إلا بعد وصول كتاب من المختبر المركزي يثبت صلاحيتها للاستخدام البشري".

وأكد المصدر "في السابق الكثير من مواد البطاقة التموينية وخاصة الشاي والدهن كانت غير صالحة للاستهلاك البشري".

عضو مجلس محافظة بابل حسان حرج الطوفان، صرح بأن وزارة التجارة "ما زالت مستمرة بعدم توزيع مفردات البطاقة التموينية وهي بذلك غير معذورة"، مضيفا "هذه الوزارة فيها الكثير من عمليات الفساد لذلك أصبح لزاما على الحكومات المحلية في عموم المحافظات العمل على إنهاء الخلل من خلال توليها تأمين مفردات البطاقة التموينية وعدم الاعتماد على الوزارة والمركز".

الإهمال الحكومي حول آثار الوركاء وبحيرة ساوة إلى خرائب

ثلاثة يديرون سياحة المثنى.. مدير وحارس وموظفة تتمتع بإجازة أمومة

□ السماوة / جاسم فيصل الزبيدي

كشف مدير سياحة محافظة المثنى عن تردي الواقع السياحي في المحافظة لدرجة الصفر، مبينا أن نصف المناطق السياحية في المحافظة لا يمكن تصنيفها على أنها سياحية بسبب الإهمال من قبل الحكومتين الاتحادية والمحلية.

جانب من بحيرة ساوة

وقال عادل ناجي عبد الله الوائلي، في حديث لـ"المدى": إن المحافظة لديها إمكانات سياحية كبيرة بخاصة بحيرة ساوه والمواقع الأثرية في الوركاء، بالإضافة إلى العديد من المزارات الدينية، "إلا أن أغلب تلك المناطق تعاني الإهمال".

وأضاف الوائلي "القطاع السياحي في دول العالم يهتم بشكل كبير بالأماكن الطبيعية كالشلالات والبحيرات، في حين تحولت بحيرة ساوه إلى خربة، بالرغم من أنها من أكثر البحيرات إثارة وجذبا للسياح"، مؤكدا أن "دائرة سياحة المثنى طالبت بإعادة تأهيل البحيرة لتكون منتجعاً سياحياً ومقصداً للزوار من المحافظات ودول العالم".

ولفت إلى أن "العديد من دول العالم تعتمد على الموارد السياحية لإنعاش واقعها الاقتصادي وخلق فرص عمل".

وأكد الوائلي أن دائرته قامت بأعمال المسح السياحي في المحافظة وتم تثبيت المناطق السياحية على خارطة العراق، مشيرا إلى تشكيل لجنة مشتركة من قبل وزارة السياحة والآثار تتمثل بمدير سياحة المثنى، ومدير مفتشية آثار المحافظة، وعضو من المحافظة، وعضو من مجلس المحافظة، لدراسة وتطوير الواقع السياحي في المثنى.

وبين أنه "تم اختيار أولوية الأماكن كآثار الوركاء وتأهيل بحيرة ساوه ومنطقة الوحاشية".

وتابع الوائلي "تقدمنا بمقترح إلى الحكومة المحلية لتطوير بحيرة ساوه سياحياً أما من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي لها أو عن طريق الاستثمار، وقد تم وضع خطة لذلك المقترح وتحويله إلى هيئة الاستثمار لغرض استثمار البحيرة في المستقبل".

وأردف "في حال استثمار البحيرة ستسهم بتشغيل آلاف الأيدي العاملة وتحقيق مردودات مالية للمحافظة والدولة حيث سيتوافد على المحافظة العديد من الزوار الأجانب والعرب".

وأفاد بإمكانية إقامة منتجع سياحي وفق المواصفات العالمية لأسباب أهمها أن البحيرة تقع وسط الصحراء ومياهها تعلو مستوى سطح الأرض، إضافة إلى مناخها وهذا ما يدفع المستثمرين إلى التفكير بالاستثمار في المنطقة".

وأوضح الوائلي "إذا أقيم المنتجع وتم استثمار بحيرة ساوه فان مدينة السماوة ستنتعش وتحيى وستكون من المحافظات المستقطبة، ومن يدري قد تصبح عاصمة العراق الجنوبية في السياحة الصيفية، ناهيك عن أن استثمار بحيرة ساوه سيقلل من نسبة البطالة في المحافظة التي عاشت ردحاً من الدهر مهمشة وبعيدة عن التطور الحضاري".

وشدد مدير السياحة على أن "وضع مدينة الوركاء الأثرية يرثى له، حيث تنعدم فيها أبسط مقومات السياحة من مطاعم وغيرها، بل حتى لا يتوفر الماء الصالح للشرب"، ذاكراً حادثة حصلت مع أحد الوفود الأجنبية بالقول: "زار الوفد التايواني المحافظة قبل عام لغرض الاطلاع على واقع المدينة الأثرية وقد مررنا بموقف لا نحسد عليه لعدم توفر مياه الشرب".

وذكر الوائلي أبرز المعوقات التي تعاني منها الدائرة وهي "عدم وجود تخصيصات لتطوير مناطق الجذب السياحي إضافة إلى عدم تعاون الوقف الشيعي في المحافظة بتطوير المزارات والمقامات الدينية"، مضيفاً "هناك عدم اهتمام من قبل رؤساء الوحدات الإدارية بتقديم الخدمات اللازمة لمناطق المزارات الدينية والسياحية".

ونبه مدير السياحة إلى أن "العشائر التي المناطق السياحية الواقعة ضمن أراضيهم هي المتحكمة، حيث ترفض أغلبها إخلاء تلك المناطق"، منوهاً بأن "ضعف القانون جعل المسألة أكثر تعقيداً بالإضافة إلى أن الحكومة تقف موقف المتفرج مما يحصل".

وذكر إنه "تم تخصيص ١٠ دونمات حالياً بالقرب من منطقة آثار الوركاء لغرض إنشاء مجمع سكني لتقديم الخدمات للزائرين".

واختتم الوائلي حديثه بالقول: "دائرة سياحة المثنى عدد أفراد العاملين فيها ثلاثة أنا والحارس وموظفة تتمتع بإجازة أمومة حالياً"، مطالباً الحكومة الاتحادية بضرورة الاهتمام بالواقع السياحي في العراق وفي المثنى بصورة خاصة.

اللجنة الأمنية في مجلس ذي قار:

كميات الأسلحة المضبوطة لا تتناسب مع ضخامة الحملة الإعلامية

□ الناصرية / حسين العامل

أكد رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ذي قار، أمس الاثنين، أن ما تم ضبطه من أسلحة بحوزة المتاجرين بالسلاح لا يعدو كونه كميات محدودة جدا لا تتناسب مع ضخامة الحملة الإعلامية التي استهدفت تجارة وتهريب الأسلحة من مناطق الوسط والجنوب.

وأوضح سجاد شرهان لـ"المدى برس"، إن ما تم ضبطه من أسلحة خفيفة ومتوسطة بحوزة بعض تجار الأسلحة لم يكن بحجم الحملة الإعلامية التي شهدتها البلاد خلال الأسابيع الأخيرة.

وأضاف "الكميات التي تم ضبطها محدودة جداً ومعظمها أسلحة شخصية وليست بالكميات الكبيرة التي روج لها الإعلام"، لافتا إلى أن عملية ضبط تلك الأسلحة جاءت بعد تضييف القيادات الأمنية من قبل مجلس المحافظة وتشديده على الحد من تجارة الأسلحة، نافيا وجود أي "دليل مادي ملموس على تهريب الأسلحة قبل تضييف القيادات المذكورة من قبل المجلس".

وأشار شرهان إلى أن ظاهرة تجارة الأسلحة في المحافظة والمنطقة الجنوبية عموما "ليست وليدة اليوم وإنما تمتد إلى عشرات السنين من العهود السابقة"، لكنه أشار إلى أن "عمليات الاتجار بالسلاح ومناقلته من محافظة إلى أخرى تزايدت بعد العام ٢٠٠٣ وتواصلت حتى اليوم حيث أصبحت الأسلحة متداولة بصورة واسعة بين السكان المحليين بعد أن تعرضت مخازن السلاح التابعة للجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى للنهب بعد سقوط النظام".

وكانت أسعار الأسلحة التي يتداولها السكان المحليون، بصورة غير قانونية، قد شهدت ارتفاعا ملحوظاً في الآونة الأخيرة، نتيجة قلة العرض وتزايد الطلب على شراء الأسلحة من قبل التجار المحليين، وهو الأمر الذي أقلق بعض الكيانات السياسية بالمحافظة، لاسيما التي لديها ميليشيات مسلحة، حيث لجأ عدد غير قليل من أتباعها العاطلين عن العمل إلى بيع أسلحتهم وهو ما عدته تلك الكيانات إضعافا لها فسعت على حد قول بعض المراقبين إلى الاستعانة ببعض رجال الدين المتنفذين لتحريم التجارة بالأسلحة وتهريبها. من جانبه، عد رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي، عملية تهريب الأسلحة إضعافا للمحافظة والمنطقة الجنوبية بصورة عامة وتقوية للطرف الأخر الذي لم يسمه، مشيرا خلال اجتماع مجلس المحافظة الذي عقد أمس وحضرته "المدى برس"، إلى وجود مخططات إقليمية لتفريغ المنطقة الجنوبية من الأسلحة وبالتالي إضعاف قدرتها على مواجهة مخاطر المرحلة المقبلة.

ويعد تصريح رئيس مجلس محافظة ذي قار الأخطر حتى الآن، إذ يربط قوة وضعف المحافظة بحجم ما يمتلكه الأهالي من أسلحة وهو ما يشير في مضمونه إلى احتمالية استعانة الحكومة المحلية بالسكان المحليين في حال نشوب صراعات مع الأطراف الأخرى.